كلية الحقوق
قسم الاقتصاد والمالية العامة

بحث بعنوان

مفهوم الكفاءة الإقتصادية وتطورها

مقدم من الباحث

فهد عبدالله محمد

تحت إشراف

أ.د/ أحمد مصطفى معبد
أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد والمالية العامة
كلية الحقوق- جامعة بنها

أ.د/ عصام حسنى محمد
أستاذ قسم الاقتصاد والمالية العامة
ووكيل كلية الحقوق بالدراسات العليا
كلية الحقوق- جامعة بنها

٢٠٢١م

مقدمة

يحظى موضوع الكفاءة الاقتصادية باهتمام متزايد في كل من البلدان المتقدمة و النامية فالبلاد المتقدمة تشهد سباقاً رهيباً من أجل رفع مستوى معيشة الأفراد وزيادة رفاهيتهم، حيث تبذل هذه الدول على اختلاف مستوياتها جهوداً كبيرة لتنمية نظمها الاقتصادية والاجتماعية وزيادة قدرتها الإنتاجية،[٣٩٠] وذلك عن طريق البرامج الاستثمارية الضخمة في شتى مجالات الإنتاج والخدمات والعمل على رفع الكفاءة الإنتاجية لجميع عوامل الإنتاج بهذه الدول المتقدمة وإذا كانت الدول المتقدمة ما زالت تبذل جهوداً متزايدة في هذا السبيل، فإن على كل دولة من الدول النامية أن تنمي اقتصادها القومي بمعدلات متزايدة لتحقيق حد معقول من الرفاهية لأفرادها بما يتناسب مع تطلعاتهم ومستويات المعيشة، ولتقليل فجوة التخلف بينها وبين هذه الدول المتقدمة من جهة أخرى.[٣٩١]

يكمن تطور الموقف من الكفاءة الاقتصادية ودوره في الانتاج الا لتفاعل إفرازات الواقع الاقتصادي للمجتمعات الانسانية عبر التأريخ، ويعبر عن سعي المدارس الفكرية إلى رفع كفاءة الأداء الاقتصادي لتحسين هذا الواقع وتجاوز سلبياته. لذا فإن تحقيق الغاية في استيعاب هذا التطور وعلاقته بكفاءةالأداء يتطلب دراسة وتحليل ظروف وطبيعة المراحل التي تمخضت عنها هذه التطورات وبالقدر الذي يتعلق بهذا الموضوع. [٣٩٢]

---

(٣٩٠)عبير عاطف أحمد الشيخ، ٢٠٢٠، التقنيات الزراعية الجديدة كمدخل للتنمية العمرانية للبيئات الصحراوية المصرية بالتطبيق على بيئة السهول الشمالية لصحراء سيناء ، طروحة (ماجستير) – جامعة القاهرة. كلية التخطيط الإقليمي والعمراني. قسم / التنمية العمرانية الإقليمية، ص٥٩.٧١.

(٣٩١)أحمد عبد الونيس ، مدحت أيوب: "اقتصاد المعرفة"، مركز الدراسات والبحوث للدول النامية، القاهرة، ٢٠٠٦ ،ص: ٢١.

(٣٩٢)حامد كريم الحدراوي ،"تاثير استراتيجية تكنولوجيا المعلومات في اقتصاد المعرفة" ،اطروحة دكتوراه غير منشورة ، الجامعة المستنصرية ، العراق ،٢٠١٠، ص٣٤ .

الواقع أن تاريخ هذه المراحل يزخر بالمضامين المفيدة للتحليل الاقتصادي والتي من شأنها أن تنعش مخيلة المتتبع في مجال تقصي حقيقة العوامل التاريخية التي نضجت مفهوم الحرية الاقتصادية بما هو عليه الآن، ومدى اسهام هذه العوامل في بلورة الموقف من دور الدولة في النشاط الاقتصادي، [٣٩٣] إلا إن المقام يسمح فقط بالإشارة السريعة لذلك سوف

([٣٩٣]) **ندا محمد عبد المنعم ضيق. ٢٠٢٠، دور الإعلان التليفزيونى فى كسب التأييد لمشروعات التنمية فى مصر، اطروحة (ماجستير) – جامعة القاهرة –كلية الإعلام – قسم الإذاعة و التليفزيون ، ص٣٦ . و السيد أ.د احمد يوسف الشحات ،الخصخصة والكفاءة الاقتصادية ، مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية ،–كلية الحقوق – جامعة طنطا، مجلة، كلية الحقوق جامعة. الإسكندرية. ١٩٩٨. و اندريه لالاند، مرجع سابق، ص ٧٢٥**

خطة الدراسة

- **المبحث الاول:مفهوم الكفاءة الإقتصادية وتطورها**
- **المطلب الأول : مفهوم الكفاءة الأقتصادية**
- **المطلب الثاني : تطور الكفاءة الاقتصادية**
- **المطلب الثالث:الكقاءة الاقتصادية والتنمية الاقتصادية**

المطلب الأول
مفهوم الكفاءة الأقتصادية

يناقش هذا المطلب المقصود بالكفاءة الاقتصادية وأهميتها، والعلاقة بين الكفاء الاقتصادية وبعض المفاهيم الاقتصادية ذات الصلة، وأنواع الكفاءة.

أولا: المفهوم العام وأهمية الكفاءة فى النشاط الاقتصادى:

يتزايد اهتمام معظم (إن لم يكن جميع) الدول بدراسة الموارد الاقتصادية، حيث إنه بقدر ما يتاح من موارد لمجتمع ما ، يتحدد مستوى رفاهيته الاقتصادية . ناهيك عن أن غنى وفقر الدول لا يقاس فقط بما فى حوزتها من موارد، ولكن أيضآ بمقدرتها على استغلالها بكفاءة ،وهذا ما أكدت عليه ثلاثية تحقيق التنميةالشاملة: الحرية.، القضاء على الفساد، الكفاءة الاقتصادية.

أ- ماهية الكفاءة:

هى ترجمة للكلمة الإنجليزية **Efficiency** التى تعنى النسبية أى مقدار المنفعةالتى يتم الحصول عليها،منسوبة إلى الطاقة التى وضعت أو الجهد الذى بذل من أجل الحصول على ذلك القدر من المنفعة.

الكفاءة لغة: هى الحالة التى يكون فيها الشيء مساويآ لشي آخر.في لسان العرب لابن منظور على أنّها: النظير، والمُساوي، أمّا في المعجم الوسيط، فقد وردت على أنّها كلمة مُشتَقَّة من (كَفَأَ)، نقول: لَهُ كَفَاءةٌ عِلْمِيَّةٌ؛ أي لديه قُدْرَةٌ ، ومُؤَهِّلاَتٌ عِلْمِيَّةٌ، ونقول: يَتَمَتَّعُ بِكَفَاءةٍ عَالِيَةٍ؛ أي بِقُدْرَةٍ عَالِيَةٍ عَلَى العَمَلِ، وبِجَدَارَةٍ، وَأَهْلِيَّةٍ، والكفاءة لغة تعني: حالة يكون فيها الشيء مُساوياً لشيءٍ آخرفتعني في اللغة: مقياس مقدرة المصنع على بلوغ أعلى مستوى إنتاج مقبول الجودة بأقلّ قَدْر من المدخلات، والمجهودات. إلا أن هذا التعريف تطور تطورا كبيرا عن المعنى

اللغوى، وتعريف أيضا بالقدرة وحسن التصرف إذا كانت فى العمل، وقد إيجاز مجمعاللغة العربية استعمال كلمة كفاءة بمعنى الكفاية وذلك فى قرار المجمع رقم (٤١٠٢).

- **الكفاءة اصطلاحا:**

شاع استخدام هذا المصطلح فى تحليل قدرة المنشأة(المؤسسة) على حسن استخدام مواردها، والتحكم الجيد فى تكاليفها،ويرجع مفهوم الكفاءة إلى الاقتصادى الإيطالى فلفريدو باريتو الذى طور من هذا المفهوم حتى أصبح يعرف بأمثلية باريتو، ووفقا لهذا الأخير فإن تخصيص للموارد فهو إما تخصيص كفء أو تخصيص غير كفء، والتخصيص غير كفء للموارد فهو يعبر عن عدم الكفاءة، أما الكفاءة فى الاقتصاد الإسلامى فهى استخدام كامل الموارد الاقتصادية، لإنتاج أقصى حد ممكن من السلع والخدمات، التى تلبى حاجات المجتمع وفق ضوابط الشريعة الإسلامية.

تتعدد مفاهيم الكفاءة الاقتصادية وفقا للزواية التى ينظر من خلالها إلى هذا المفهوم، فهناكما يعرف بكفاءة النظام أو الكفاءة على المستوى الكلى، وهناك ما يسمى بكفاءة المشروع أو الكفاءة على المستوى الجزئي، وحتى على المستوى الجزئي توجد أبعاد متنوعة ومتعددة لمفهوم الكفاءة فالبعض عرفها بأنها تعنىتوزيع الموارد المحدودة فى المجتمع بما يحقق أقصى إشباع ممكن للمستهلكين وأقصى ربح للمنتجين وهناك من أوضح أن الكفاءة الاقتصادية تتحقق عندما تسود المنافسة الكاملة فى الأجل الطويل، أما بالنسبه لتحقيق الكفاءة الاقتصادية فى ظل الاحتكار الطبيعى، فقد بينت النظرية الاقتصادية ضرورة أن يكون الحد الأدنى للمشروع كبيرآ جدآ حتى تنخفض تكاليف الإنتاج ومن ثم السعر لفمستخدم الخدمة،

وقد وجد أنه من الأفضل تحقيق ذلك من خلال قيام الحكومة بهذه المشروعات. وظل هذا الاعتقاد سائداً حتى أثبت البعض أن هناك إمكانية لتجزئة أنشطة المرافق العامة مثل السك الحديدية، الطرق ....وغيرها إلى أنشطة احتكارية وأخرى تنافسية فيما يعرف بنظرية تسابقية الأسواق وبشرط عدم توافر موانع الدخول وأهمها التكاليف المغرقة، هذا بالإضافة لتوافر معلومات كاملة عن السوق.

ومن وجهة نظر المجتمع فإنه يمكن إلى الكفاءة على أنها معبرة عن مدى الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة للمجتمع، وعلى ذلك فإن الوصول إلى المستوى النموذجى للكفاءة يتطلب تطبيقاً سليماً للمبادئ والأسس الاقتصادية عندما تتم عمليةتخصيص واستخدام الموارد فى المجتمع.

أولًا: المفهوم الاقتصادى للكفاءة:

هو مقدرة القائمين على إدارة المشروعات والاستفادة من إمكانياتها، والتوفيق بين عناصر الإنتاج التى فى حوزتها يقصد تخفيض التكلفة بما لا ينقص من الجودة، فالكفاءة لا تتولد من مجرد توافر الموارد كمًا وكيفًا، ولكن تتبع من الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، وعليه فهى مقياس للإنتاج المستمد من قدر معين من مستلزمات الإنتاج، حيث تزيد الكفاءة إذا زاد الإنتاج دون زيادة مستلزمات الإنتاج، أو إذا كان قدر أقل من مستلزمات الإنتاج ينتج نفس الكمية وتحقق الزيادة فى الكفاءة بزيادة إنتاجية عوامل الإنتاج – العمل ورأس المال والتكنولوجيا.

يتضح بعد هذا العرض أن الكفاءة تعنى الاستخدام الأمثل للموارد بكفاءة عالية، واستحداث أساليب إنتاجية جديدة ذات كفاءة خاصة، والوصول إلى موارد إنتاجيةكفاءة المشروعات المخصخصة ويسود الاعتقاد أن القطاع الخاص يمكنه

القيام بمهمة تحسين الكفاءة الصناعية أكثر من القطاع العام – فى حين إمكانيات القطاع العام المادية تفوق

القطاع الخاص ولأنه يهدف إلى تعظيم الربح وانخفاض التكلفة واستغلال الموارد وفى أفضل الطرق الإدارية والعلمية والتنظيم الدقيق.

ثانيًا: أنواع الكفاءة الاقتصادية

تتحقق الكفاءة الاقتصادية من خلال الاختيار الأمثل للسلع والخدمات محل الإنتاج وكفاءة تخصيص الموارد واختيار أساليب الإنتاج وكفاءة توزيع السلع والخدمات على المستهلكين ويتم ذلك من خلال ما يلى:

١- **الكفاءة الإنتاجية (الفنية):** هى تخفيض نفقة الإنتاج لأقل نفقة ممكنة باستخدام فنون الإنتاج المناسبة، ومن ثم تعد الكفاءة الفنية مقياس كيفى وكمى للإنتاج، والتى تزيد بزيادة الإنتاج وجودته دونما زيادة فى مستلزمات الإنتاج.

٢- **الكفاءة التخصيصية (كفاءة تخصيص الموارد):** توزيع الموارد على وجوه الإنتاج بما يتفق ورغبات المستهلكين بأقل نفقة ممكنة مما يعظم المنفعة الكلية لهم أى أن السعر يساوى التكلفة الحدية.

٣- **الكفاءة الاستاتيكية (الثابتة):** هى الاستخدام الأمثل للموارد فى الأجل القصير، وهى تشمل فى مفهومها الواسع الكفاءة الإنتاجية والتخصيصية.

٤- **الكفاءة الديناميكية (الحركية):** هى مدى فعالية الاستثمار فى خلق طاقات إنتاجية جديدة فى الأجل الطويل وتهدف لتنشيط الاختراعات والبحث والتطوير التى تخلق موارد جديدة.

٥- الكفاءة السينية، تتبع من التنافس الداخلى والخارجى للمشروع لإجبار الإدارة على خفض التكاليف حفاظًا على وجودها بالسوق.

٦- كفاءة الحجم: هى فعالية حجم الطاقة الإنتاجية للمشروع والتى تستوجب وضع حدود على الدخول غير المجدية فى الصناعات بحيث لا ينخفض حجم المؤسسات دون الحجم الأمثل للطاقة الإنتاجية، وتعرف هذه الكفاءة بمزايا الإنتاج الكبير ووفورات الحجم.

يمكن من خلال ما سبق استنتاج أن الكفاءة مفهوم نسبى وتعنى حسن تخصيص وإدارة الموارد المتاحةأو الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة، بمعنى إلى أى مدى يمكن تحقيق الأهداف المحددة باستخدام الموارد المتاحة نسبيا؟ ويتم تعظيم الناتج أو الاستخداماالأمثل للمورد عندما لا يمكن من خلال إعادة توجيه الموارد الحصول على زيادة فى الناتج الكلى وذلك فى ظل المتاح من الموارد والأسلوب التقنى المستخدم، أى أن الكفاءة الاقتصادية تتحقق من خلال توظيف الموارد الإنتاجية فى أفضل الاستخدامات البديلة (شرط ضرورى وليس كافيا لتعظيم الرفاهية الاقتصادية). ويعمل النظام بكفاءة عندما تؤدى المدخلات إلى الحصول على أكبر قيمة للمخرجات، ويلاحظ أن الفرق بين الكفاءة الاقتصادية التقليدية والإسلامية يكون بمصدر القيم المسيطرة على كل منهما، ففى الكفاءة التقليدية تكون القيم مادية ومصدرها الفكر البشرى، بينما الكفاءةالاقتصادية الإسلامية تسيطر عليها القيم اللإسلامية المستمدة من اجتهادات النصوص الشرعية.

أهمية الكفاءة الاقتصادي:

تهدف المجتمعات الاقتصادية لتخصيص مواردها بطريقة مثلى، بغرض تحقيق أعلى كفاءة اقتصادية انطلاقا من مزج عناصر الإنتاج و الحصول على أكبر قدر من الإنتاج، حيث تعتبر هذه الأخيرة من أهم النقاط للكفاءة فى النظرية الاقتصادية ، كما أعطى الاقتصاديون للكفاءة أهمية عظمى، ويتضح ذلك من خلال وصف الاقتصادى "جيفونز Jevons . لمشكلة الكفاءة بأنها المشكلة الأساسية فى الأقتصاد، وتكمن أهمية الكفاءة فى مبداأ الانتفاع من الموارد المائية والبشرية بأقل تكلفة ممكنة.

ثانيا: العلاقة بين الكفاءة والمفاهيم الاقتصادية ذات الصلة:

فى كثير من الأحيان يتم الخلط بين مفهوم الكفاءة ومفاهيم اقتصادية أخرى: كالإنتاجية، الفعالية، الكفاية، الأداء وبالتالى سنحاول التميز بين هذه المصطلحات.

الكفاءة و الإنتاجية:

تعرف الإنتاجية بأنها: القدرة على تحويل المدخلات إلى مخرجات ، وتعرف بأنها النسبةبين المدخلات والمخرجات فى العملية الإنتاجية، كما تختلف الإنتاجية باختلاف التكنولوجيا و المحيط الذى تعمل فيه المؤسسة.إن الفعالية تتضمن التأكيد على تحقيق الأهداف المخططة، بحيث توصف المنشأة، بأنها فعالة إذاحققت الهدف، وبأنها أقل فعالية إذا لم تحقق الهدف بالشكل المطلوب، وأنها غير فعالة إن لم تستطع تحقيقهكلية،فى حين أن الكفاءة تعبر عن قدرة المنشأة على تحقيق النتائج المطلوبة بأقل التكاليف.

يستنتج مما سبق: أن الإنتاجية تعبر عن القدرة على الإنتاج، أما الكفاءة تعبر عن مدى تطابق الإنتاج الفعلى مع الإنتاج المخططوما يجب إنتاجه، الفعالية تركز على نقطة النهاية الواجب الوصول إليها، بينما الكفاءة تهتم بالكيفية التي يمكن بها بلوغ هذه النقطة.

الكفاءة والكفاية:

يعبر لفظ الكفاية عن كفاية الشيء أو عدم كفايته من ناحية الكم،بينما مفهومه فى غالب الأحيان يدل على زيادة الإنتاج،فالكفاية تدل على الكم أكثر من الكيف،أما الكفاءة تدل على مستوى عال من الكيف دون إهمال الكم.

الكفاءة و الأداء:

يمكن ان نجد ان هناك تباين بين الباحثين فى تعريف الأداء ويعود ذلك إلى أهداف استعمال هذا المصطلح، فالأداء لغة: أدى الشيء: قام به، أدى الدين: قضاه و أدى إليه الشيء: أوصله إليه و الاسم الأداء، أما اصطلاحا : فيقصد به جملة من الأبعاد المتداخلة التي تتضمن كيفية الانجاز والطريقةالمتبعة فى تنفيذ توجيهات الإدارة، و مدى تطابق ما تم إنجازه مع المعايير و المقاييس المحددة و المتعلقة بالكمية والنوعية والوقت. وقد عرف الأداء بعدة تعريفات نذكر منها : تعريف "ميلار و برواملى أنه: انعكاس للطريقة التى يتم فيها استخدام المنشأة لمواردها البشرية و المادية، بالشكل الذى يجعلها قادرة على تحقيق أهدافها، ويعرف فيليب لورينو أنه: كل منيساهم فى تعظيم القيمة و تخفيض التكاليف، حيث لا يكون ذو أداء من يساهم فى تخفيض التكاليف فقط أو فى رفع القيمة فقط،ولكن يكون ذو أداء ، من يساهم فى تحقيق الهدفين معا. أما قياس الأداء: يعنى تقييم لمدى تحقيق الأهداف المخططه،ويمكن أن يكون:

قياس مالى:يتم التعبير عنه بوحدات نقدية كالأرباح.

قياس غير مالى : يتم التعبير عنه بوحدات غير نقدية كنسبة إرضاء العملاء

نستنتج مما سبق: مفهوم الأداء أشمل من مفهوم الكفاءة حيث أن هذه الأخيرة هى أحد مقاييس الأداء.

أ- الكفاءة والأداء و الفعالية:

الكفاءة هى أداء الأعمال بطريقة صحيحة، أما الفعالية هى أداء الأعمال الصحيحة، فالكفاءة والفعالية هى أداء الأعمال الصحيحة، أى أن الأداء هو الجمع بين الكفاءة والفعالية.

المطلب الثاني
تطور الكفاءة الاقتصادية

الكفاءة الاقتصادية قبل الثورة الصناعية:

يعود السبب من التقسيم على هذا الأساس، بضم المراحل التاريخية التي سبقت الثورة الصناعية في سلة واحدة، أن النشاط الاقتصادي في جميع هذه المراحل كان لايزال بسيطاً ولمّا يصل إلى المستوى من التعقيد الكافي لاستقلال عناصر الانتاج عن بعضها، إذ أنه يشتمل في معظمه على الانتاج الحرفي ذو الطابع الفردي، والعامل غالباً ما يكون هو نفسه صاحب العمل، مما يعني عدم تبلور ونضج علاقات الانتاج، وبالتالي فإن الجدل حول الحرية الاقتصادية وتدخل الدولة قد بدأ يأخذ مداه الحقيقي في المرحلة التالية لها. وحتى في أوج الدعوات الليبرالية المنادية بالحرية وعدم تدخل الدولة فإنها كانت تعبر عن دوافع سياسية أكثر من كونها تعكس وعياً اقتصادياً. لكن هذا لا ينفي أهمية النتاج الفكري لهذه المراحل في تكوينها العمق الفلسفي والتجريبي الذي استند اليه الوعي البشري تجاه مفهوم الحرية الاقتصادية في المراحل اللاحقة.

الكفاءة الاقتصادية في الحضارتين اليونانية والرومانية:

نبدأ بالحضارة اليونانية للإغريق، فقد كان لكل من افلاطون وتلميذه أرسطو مواقف معينة تجاه الكفاءة الاقتصادية، إلا اننا لا يمكن أن نبني تصوراتنا على أساس الفهم الحديث لهذا المفهوم. فعندما يقرّ افلاطون (٤٢٨–٣٤٨ق.م) الملكية الفردية لطبقة المنتجين ويمنعها عن طبقتي الجنود والحكام فإنه ينطلق من دوافع

أخلاقية تهدف إلى العدالة، وهذه العدالة لديه هي الاساس في نشوء الدولة. وحين يدعو إلى التخصص في العمل وتقسيمه على أساس الحرفة، فأن الغاية منه هي تحقيق النماء في الخيرات التي يجب أن ينعم بها أهل المدينة جميعا، ولا يهدف إلى تحقيق التراكم في الثروة بالمفهوم الرأسمالي، بل أن كل من أفراد المجتمع يشبع حاجات الآخرين ويعيشون شركاء متعاونين. فالمجتمع مقدم على الفرد، والسعي للنماء هو وسيلة وليس غاية.

كما أننا لا يمكن أن نفسر تدخل الدولة، حسب افلاطون، بممارسة أو توجيهه النشاط الاقتصادي، فهذا النشاط لا يعدو عن كونه حرفياً، فصفة الفردية ملازمة له، والتوجيه هنا عبارة عن نصائح وتوجيهات. لكن الصورة الأوضح للتدخل تجري في مجال إغاثة الفقراء وحث الأغنياء على مساعدتهم، وبالتالي فإن دولة بهذه الكيفية لا يمكن توصيفها إلا (بالخيالية) تنسجم وفلسفة أفلاطون المثالية.

يعتبر معظم الكلام السابق ينطبق (بمغزاه وليس بتفاصيله) على أرسطو (٣٨٤-٣٢٢ق.م)، لكن ميزته الأبرز عن استاذه افلاطون هو اعتقاده بالقانون الطبيعي. إذ أن أرسطو بدعوته للتسليم بالقانون الطبيعي قد وضع اللبنة الاولى في أساس الليبرالية الاقتصادية، فقد فضل الملكية الخاصة على العامة لأن كل الفرد بطبيعته – حسب أرسطو– يحب ذاته ويسعى إلى تنمية ملكيته، فيزداد الانتاج وتزدهر الأمة (وهو يشبه إلى حد ما المبدأ الذي انطلق منه آدم سميث فيما بعد). ومع ما تحمله هذه الأفكار من إيحاءات تشير إلى اعتقاد أرسطو بأهمية الحرية الاقتصادية، إلاّ أنه، وفي مواقف أخرى، يبين وجوب تدخل الدولة، ويتضح ذلك – على سبيل المثال – من خلال اقراره مبدأ الدفع (الضرائب) مقابل الخدمات العامة، فقد كتب أرسطو في مقطع مشهور "لقد قدمت أثينا للعامة من الناس دخلاً

وافراً،...، لقد تمت إعالة أكثر من ٢٠,٠٠٠ رجل من الضرائب"، كما أنه أقرّ تقييد هذه الحرية لتحقيق الكفاءة الاقتصادية، من قبيل تحريمه للفائدة وانكاره للاحتكار باعتباره سلوك (غير عادل)، وهذا بحد ذاته يكشف عمّا ينطوي عليه الفكر الأرسطي من إدراك لمفهوم الحرية الاقتصادية بشقيه السلبي والايجابي.

تميز ارسطو عن افلاطون بتطويره لتفسير نشوء الدولة من الاقتصار على البعد الأخلاقي ليدخل في النطاق السياسي. فالهدف من تشكيل الدولة لديه يتعدى مسألة اشباع حاجات الفقراء والتكافل الاجتماعي لتصل إلى تحقيق غايات أسمى تخص مصير الأمة السياسي والاقتصادي، فقد كان إقراره وتبريره استرقاق الأجانب يحمل بعداً سياسياً واقتصادياً، وبالتالي فهو يعطي الدولة دوراً أكبر فاعلية وأكثر واقعية مقارنة بأفلاطون. أما في عهد الرومان فإنه لطالما عرف عن الامبراطورية الرومانية انشغالها بالمشكلات الاقتصادية، إلا أن تدخلها في بعض النشاطات الاقتصادية، كإنشاء المرافئ أو توسيعها وإعادة الخدمات اليها، لم يعني سيطرتها على تلك النشاطات، بل حافظت على حريتها. فقد تم إعطاء الصفة المطلقة للملكية الفردية وجعله أحد المبادئ القانونية، ومنع الدولة من التدخل في النشاط الاقتصادي إلاً للضرورة القصوى، وهو النهج الذي تبناه فيما بعد الطبيعيين.

يوجد من بين مفكريهم البارزين شيشرونCicero (١٠٦-٤٣ق.م) و سنيكاSeneca (٤ق.م-٦٥م)، وكانوا معمِّمين من وجهة النظر الاقتصادية، إذ تميزوا (بالفكر القانوني) بحيث تسربت روح القانون إلى الدراسات الاقتصادية، ويتضح ذلك من خلال اعتقادهم بالقانون الطبيعي الذي أعطوه صفة الدوام والعمومية، وهو القانون الذي سبقهم اليه أرسطو.

الكفاءة الاقتصادية في العصور الوسطى:

شهدت القرون الاولى من هذا العصر حالة من التراجع على صعيدي النتاج الفكري والانجاز الاقتصادي لم يكن فيها الجدل حول الحرية الاقتصادية موضوعاً ذي مغزى. فالدولة ودورها، وكذلك الملكية الفردية وحريتها في اتخاذ القرار، قد أفرغا من محتواهما. فبالرغم من هيمنة مفهوم المصلحة العامة في الفكر السكولائي، وأن طبيعة كل من السلطتين المتحالفتين، سلطة الامبراطور المركزية، وسلطة الكنيسة (التي تعمل بموازاة السلطة الاولى، بل تهيمن عليها– نظرياً على الأقل) تعكسان الطابع العام في سياسة الدولة، إلا أنه ليس للدولة دوراً ملموساً في الواقع الاقتصادي، ولا يمكن أن يكون لها ذلك الدور. ويعود ذلك في الأساس إلى أمرين:

الأول: هو أن الطبيعة الفردية الحرفية للإنتاج، في ظل الواقع الاقتصادي لهذا العصر، تقلل من فرص تدخل فاعل للدولة، سواءً على مستوى التوجيه أو المشاركة المباشرة حيث الاقتصاد المغلق الذي يعتمد بدرجة كبيرة على المقايضة، ويفتقر إلى التجارة الداخلية، فضلاً عن الخارجية، ويقتصر على الزراعة، سيما بعد أن تلاشت الصناعات اليدوية الراقية التي كانت في عهد الرومان بزوال المدن.

الثاني: هو طبيعة نظام الدولة، إذ أنه بالرغم من وجود تنظيم هرمي – شكلي – من الحكام والفرسان وعلى رأسهم الامبراطور، ألا أن الامبراطورية عبارة عن أوصال مقطعة يحاول كل حاكم تقوية سلطته وتوسيع اقطاعياته، وهذه الاقطاعيات تسعى للاكتفاء الذاتي. لذا لا يمكن تصور وجود سياسة اقتصادية واضحة للدولة، وحتى نوع الملكية التي تتجسد بالأرض، فهي، وإن كانت تابعة من الناحية النظرية إلى الامبراطور، لكن ملكيتها الحقيقية تعود للأسياد الاقطاعيين، ويحق للفرد (العبد) الاستفادة بجزء من ناتج الأرض مقابل زراعة الباقي لصالح

سيد الأرض. فلا يمكن أن نطلق على نوع الملكية صفة الخاص ولا العام، بل هي صيغة فرضتها طبيعة النظام الاقطاعي آنذاك.

الكفاءة الاقتصادية في الفترة من عصر النهضة إلى ما قبل الثورة الصناعية.

يصف جوزيف شومبيتر Joseph Schumpeter(١٨٨٣-١٩٥٠) آلية التغيير التي دعت للنهضة في هذا العصر في كتابه (تأريخ التحليل الاقتصادي) بقوله: "ان نشوء البرجوازية التجارية والمالية والصناعية قد غير من بنية المجتمع الأوربي وبالتالي حضارته،.. وقد اكتسبت البرجوازية القوة لتأكيد مصالحها،...والنقطة الأهم هي أن رجل الأعمال يسرب للمجتمع جرعات متزايدة من فكره كلما زاد وزنه في البنية الاجتماعية،...إذ تتسلل عادات التفكير المتميزة التي يخلقها العمل وموقفه المميز من الحياة العامة والخاصة إلى جميع الطبقات وفي جميع حقول العمل والفكر البشري...ونشوء المفكر العلماني وبالتالي العلم العلماني أحد أهم نتائجه". فالنهضة – حسب شومبيتر – كانت استجابة طبيعية للحاجات العملية التي ظهرت على أثر تطور النشاط الاقتصادي للمجتمع.

مارست النهضة الاقتصادية والفكرية في هذا العصر دورها في صياغة الهيكل الاجتماعي الجديد الذي انعكس بدوره على الموقف من الحرية الاقتصادية. فقد برزت طبقة التجار كطبقة رائدة في المجتمع وموجهة للنشاط الاقتصادي، وعرف المدافعون عن مصالحها المذهب التجاري المركنتيلي (أو مدرسة التجاريين Mercantilism)، وأصبح من مصلحة هذه الطبقة وجود دولة مركزية قوية تقضي على سيطرة الاقطاع وتحد من سلطان الكنيسة، وتكون قادرة على خلق بيئة ملائمة لممارسة النشاط الاقتصادي بصورة عامة، والنشاط التجاري بصورة خاصة، وتسن لأجل ذلك قوانين عملية بعيدة عن الدين والاخلاق. وقد كان

وليم بتيWilliam Petty (١٦٢٣– ١٦٨٧) أهم وأقدم اقتصادي انكليزي طور الفكر التجاري، والذي عدّه بعض المفكرين ممهداً للنظام الكلاسيكي ومؤسساً لعلم الاقتصاد السياسي.

برز على صعيد السياسة الاقتصادية التوجه في دعوة الكاتب الفرنسي أنطوان مون كرستين Antoine de Montchrestien (١٥٧٦–١٦٢١) في مؤلفه (اطروحة في الاقتصاد السياسي Treatise on Political Economy) المنشور سنة ١٦١٥ إلى تعزيز قوة الامة عن طريق التبادل التجاري مع دول العالم، وتراكم مخزون البضائع والذهب، وهذا يشكل باعتقاده ذروة الفعالية الاقتصادية للدولة العصرية آنذاك. والأمة هنا يراد بها السلطة وليس السكان، فقد كان Jean– Baptiste Colbert (١٦١٩–١٦٨٣)، وزير الملك لويس الرابع عشر، يرى أن الدولة إذا ما رغبت بتحقيق الرفاه الاقتصادي فهذا لن يكون بدافع تحسين مستوى معيشة العدد الاكبر من السكان، بل من أجل توطيد السلطة الملكية.ولكن هذا لا يعني الغاء دور الفرد في النشاط الاقتصادي، بل أن معظم التجاريين Mercantilism، يجعلون الملكية الفردية أساساً للنشاط الاقتصادي. وما كانت دعوتهم لتدخل الدولة إلاّ لتعزيز قوتها، التي تعدّ بدورها . حسب اعتقادهم . ضرورية لضمان استمرار التجارة وازدهارها. وهذه الدولة يجب أن تنتهج سياسة عامة تشجع على المنافسة وعلى تحقيق المصلحة الخاصة. لكن يتوجب عليها بالمقابل فرض النظام وإقامة طرق المواصلات وتنظيم الصناعة.(٣٩٣)وقد تم تصنيف هذا المذهب ضمن المذاهب الرأسمالية، لكن اطلق عليه (الرأسمالية الادارية Regulatory capitalism) في إشارة إلى الدور التدخلي الكبير للدولة في النشاط الاقتصادي.

تمكن الطبيعيون منذ منتصف القرن الثامن عشر (الفيزيوقراطيون Physiocrates) من تأسيس مدرسة فكرية متمايزة(*)،وقد كان الدكتور كيناي Quesnay (١٦٩٤-١٧٧٤) سباقاً في تقديم تصورات وأفكار اقتصادية خصبة في ذلك العصر، ومن ثم طورها الاقتصادي الفرنسي آن روبرت جاك تورجو Anne Robert Jacques Turgot (١٧٢٧-١٧٨١). يستند الأساس الفلسفي لهذه المدرسة إلى فكرة القانون الطبيعي والذي يقوم بدوره على مبدأي المنفعة الشخصية والمنافسة. فهم يعتقدون أن المنفعة الشخصية تمثل الحافز والموجه للنشاط الاقتصادي، في حين أن المنافسة تعد محدداً إيجابياً لنطاق ما يروم الشخص تحقيقه من المنفعة الشخصية. فهم يجسدون في سياستهم هذه مضمون العبارة (دعه يعمل.. دعه يمر) فيرفضون أي تدخل للدولة ويدعون إلى المنافسة الحرة.

المطلب الثالث
الكفاءة الاقتصادية والتنمية الاقتصادية

يميل كثير من الكتاب إلى المساواة بين الكفاءة الاقتصادية والتنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي والتقدم الاقتصادى وإعطاء الاصطلاحين مدلولاً واحدًا، غير أن الدراسات لم تساوي بينهما.

وترى الدراسات(الى ان الكفاءة الاقتصادية اعلى من التنمية الاقتصادية على عكس كثير من الكتاب الذين ساوا بين المدلولين فالكفاءة الاقتصادية هي قدرة الاقتصاد الوطني على منافسة اقتصاديات الدول المتقدمة)

التنمية الاقتصادية تعني:-

"هي الزيادة السريعة والمستمرة في مستوي الدخل الفردي علي مر الزمان"، بل ان البعض قد ذهب الي اعطاء تحديد كمي بالزيادة السنوية المطلوبة في الناتج القومي الاجمالي، وذلك استناداً الي خبرة الدول المتقدمة. ويمكن القول بانها (تطور مقصود او متعمد يحدث نتيجة تغيرات هيكله في المجتمع، تؤدي الي زيادة متوسط دخل الفرد الحقيقي في الاجل القصير، وفي نفس الوقت تكون موجه نحو تنمية علاقات اجتماعية- سياسية. اي انها تسعي الي تحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع الدخل كما تستهدف التنمية توفير الاحتياجات الاساسية للفرد وضمان حقه في المشاركة. وتعميق متطلبات امنه واستقراره في المدي الطوي

يتضح مما سبق ان مفهوم التنمية يرتبط بالدول النامية والتي تسعي لتحقيق المتطلبات السابق ذكرها. والمفهوم العكسي للتنمية هو التخلف. وهناك تعريف شامل للتنمية "اجراءات وسياسات وتدابير متعمدة، تتمثل في تغير بنيان وهيكل الاقتصاد القومي، وتهدف الي تحقيق زيادة سريعة ودائمة فى متوسط الدخل

الحقيقى عبر فترة ممتدة من الزمن وبحيث يستفيد منها الغالبة العظمي من الافراد."

تتضمن التنمية بمفهومها الحديث عملية متعددة الابعاد حيث انها اعادة تنظيم واعادة تنسيق النظم الاقتصادية والاجتماعية ككل، فلم يعد مفهود التنمية قاصرا علي التنمية الاقتصادية وحدها بل اصبح يتضمن التنيمة الثقافية والبشرية والاجتماعية.

يؤكد هذه الحقيقة تقرير التنمية الذي اصدره البنك الدولي عام ١٩٩١م (الذي يؤكد فيه "ان التنمية عملية متعددة الابعاد والتحدي الحقيقي للتنمية يتمثل في تحسين نوعية حياة البشر، خاصة في دول العالم الفقير، وتحسين الحياة ليس المقصود به فقط وتحقيق دخول مرتفع، ولكنه ينطوى على اشياء اكثر من ذلك منها :-

١) تحقيق مستوى من التعليم افضل.
٢) تحسين مستوى الصحه.
٣) تقليل مستويات الفقر.
٤) زياده الفرص المتاحه للبشر.
٥) واخيرا تعظيم قيمه الحريه للافراد.

يمكن التعبير عن مفهوم التنميه فى تعبير التنميه الاقتصاديه لانقصداختزال التنميه فى التنميه الاقتصاديه فقط، ولكن نشير الى الجانب الاقتصادى لانه الاكثر اهميه ووضوحا وقابليه للقياس.

النمو الاقتصادي: بمعناها المجرد تنصرف إلى زيادة الدخل الأهلي الحقيقي التي تحدث بمرور الزمن على كثير من المجتمعات الاقتصادية فتزايد المعرفة

الإنسانية وتراكم رأس المال وزيادة السكان والقوى العاملة من جهة وزيادة الطلب على الإنتاج من سلع وخدمات من جهة أخرى، (٣٩٣)كلها أسباب تؤدي إلى نمو المجتمعات نموًا طبيعيًومن المجتمعات ما يطرد نموه ومنها ما يتسم بالركود أو عدم النمو أما التنمية فتتصرف إلى قيام الدولة بدفع المتغيرات الاقتصادية في سبيل النمو بأسرع من معدل نموها الطبيعي، وبذلك تعتبر في جوهرها نموًا إراديًا مدفوعًا وتدخل في دائرة المعنى العام للنمو الاقتصادي دون أن تحيط بأبعاده الكلية.

يستخدم اصطلاحا التنمية الاقتصادية والتقدم الاقتصادي كمترادفين ويرى بولدنج أن التقدم يتناول الوسائل لا الغايات ويعني تحسين كفاءة استخدام الوسائل في سبيل الوصول إلى الغايات، ويتحقق أساسًا عن طريق استخدام معدات أفضل في الإنتاج،وأفراد أفضل في تشكل تلك المعدات كما يعتمد إلى جانب الأوضاع والنظم الاقتصادية على ظروف البيئة الاجتماعية والثقافية بوجه عام، ويذهب إلى قياس مستوى التقدم الاقتصادي بمتوسط إنتاج الساعة الواحدة من العمل البشري بالنسبة لمجموع المشتغلين، وقياس ما يتحقق من تقدم في فترة زمنية معينة بمعدل الزيادة في إنتاج الساعة الواحدة من العمل وذلك مع مراعاة تعويض ما يستهلك من معدات في عملية الإنتاج واختلال الأهميةالنسبية للناتج النهائي من السلع والخدمات.

يرى أن المساواة بين التنمية الاقتصادية والتقدم الاقتصادي وربط التنمية بزيادة إنتاجية الساعة الواحدة من العمل بالنسبة لمجموع المشتغلين يهمل زيادة الناتج الكلي التي ترجع إلى زيادة عدد المشتغلين (بسبب استيعاب البطالة أو الزيادة المطردة في عرض العمل تبعًا لنمو السكان) أو زيادة حجم عوامل الإنتاج

المكملة للعمل الإنساني أو إنتاجية الوحدة من هذه العوامل ولا شك أن فكرة التنمية تتضمن زيادة حجم أو إنتاجية العمل كما تتضمن زيادة حجم أو إنتاجية العوامل التي تتضافر مع العمل البشري في عملية الإنتاج.

يبدو من فروق دقيقة بن اصطلاحات التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي والتقدم الاقتصادي والكفاءة الاقتصادية فإنها تستخدم في مدلولها السائد عادة كمترادفات بسبب ما تتضمنه من عناصر الاشتراك وإن كان هذا لا يعني المساواة التامة بين هذه المصطلحات حيث يمكن تمييز ما بينها من فروق دقيقة عند الاقتضاء.

اوضحت الدراسة بان مفهوم الكفاءة اعلى من التنمية الإقتصادية وإن كان بعض الكتاب يساوون بين المفهومين،والكفاءة الإقتصادية تسعى إليها كل الدول منها من يصل اليها ومنها لم يقدر الوصول إليها بسبب العوائق التى تواجهها ،ومفهوم الكفاءة الإقتصادية كما استخدمته الدراسة هومفهموم مرادف لكلمة الرفاهية او هي علي مستوي أي مشروع تتوقف علي استفادته من مزايا التخصص وتقسيم العمل والانتاج الكبير والقدرة علي استخدام الطاقة القصوي للألات هذا فضلا عن الاستفادة من البيع والشراء الاقتصادي والحصول علي تسهيلات إئتمانية بشروط ميسرة، ويؤدي كل هذا الي رفع انتاجية المشروع وخفض تكاليف انتاجة وبالتالي تحسن كفاءته الاقتصادية.

وتتضمن الكفاءة الاقتصادية بوجه عام مكونين أساسين لها هما:-

الكفاءة الفنية:- ويقصد بها قدرة المشروع علي تحقيق أقصي ناتج ممكن من استخدام كمية محدودة من عوامل الانتاج.

الكفاءة التخصصية:- ويقصد بها أفضل توزيع ممكن للموارد المتاحة علي مختلف الاستخدامات البديلة وذلك مع الأخذ في الإعتبار تكاليف استخدامها فإذا أمكن الحصول علي أقصي ناتج ممكن وأفضل تخصيص ممكن للموارد أمكن تحقيق أكبر نفع إقتصادي علي مستوي المشروع وبالتالي تتحقق الكفاءة الاقتصادية.

مفهوم التنمية كما استخدمته الدراسة:- هي مزيج من التطبيق العملي والفهم الفكري والنظري لما يجب أن تجريه المجتمعات الفقير والمتخلفة من تعديلات في هياكلها الاقتصادية والإجتماعية والثقافية بهدف تحقيق حياة أفضل.

وهدف التنمية الإقتصادية هو نمو الإقتصاد القومي وزيادة معدل نصيب الفرد من الدخل الحقيقي. أما هدف الكفاءة الإقتصادية هو جعل الإقتصاد القومي إقتصاداً قوياً منافساً للإقتصاديات العالمية الاخري.

نجد أن مصر لم تستفد من معظم نظريات التنمية، على العكس من كوريا التي استفادت من تلك النظريات ونجحت في تحقيق معدلات عالية من التنمية، لذا ينبغي الاستفادة من التجربة الكورية في التنمية في دعم أهداف التنمية في مصر، كما ينبغي زيادة التعاونت مع كوريا وخاصة في الصناعات التي توفقت فيها كوريا على مستوى العالم، وذلك لما فيه من فائدة كبيرة لكل من الدولتين وعلى الأخص مصر.

ولا شك أن التنمية الاقتصادية في مصر كان يمكن أن تكون أيسر منالاً وأقوى أثرًا في رفعمستوى المعيشة لو لم يتكاثر السكان فيها بهذه المعدلات المرتفعة التي من شأنها أن تضعف من فرص الادخار، وتحمل الحكومة بأعباء جسيمة لتوفير الخدمات العامة للأفراد، كما تضيع جانبًا كبيرًا من مواد النقد

الأجنبي في استيراد المواد الغذائية وغيرها من سلع الاستهلاك الضرورية للوفاء باحتياجات السكان المتزايدين وزيادة الاستهلاك المحلي للسلع الوطنية على حساب التصدير، في ظروف تتطلب تعبئة أكبر قدر ممكن من الموارد المحلية والأجنبية لزيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد زيادة تكفل رفع مستوى الدخل القومي وزيادة نصيب الفرد من الدخل الحقيقي.

وهناك عوائق إقتصادية للكفاءة الإقتصادية و هذه العوائق تتعلق بظروف الموارد الإنتاجية المكملة للعمل البشري وحالة النشاط الاقتصادي في البلدان المتخلفة عمومًا وما تتضمنه من عوائق تعترض سبيل التنمية الاقتصادية بسبب نقص تلك الموارد في كمها أو فقر نوعها (انخفاض جودتها) فضلاً عما تعانيه اقتصاديات هذه البلدان من ركود وضيق أسواقها المحلية. وفضلا عن انخفاض انتاجية العامل وعدم القدرة علي الادخار وضعف الحافز علي الاستثمار.

وللاشارة نقول ان المشكلة الحقيقية فى مصر لعدم الوصول للكفاءة الإقتصادية:هى فى انتشار الفقر والافتقار التنميه الذاتية ونقص التعليم وانتشار البطالة وفى غياب العدالة الاجتماعية .

وأدى عجز الادارة الاقتصادية عن تحقيق التنمية والوصول من خلالها للكفاءة الاقتصادية الى اعتمادها على القروض سواء القروض الداخلية والخارجية .

ولم يتم ذلك فى اطار خطة شاملة تبين القنوات التى ينساب اليها وفقا لاولويات قومية محددة. وفى ظل السلوك العشوائى غير الرشيد تزايدت القروض الداخلية والخارجية واعباؤها بدرجة شديدة الخطورة، وهناك اوجه لاستخدام القروض :ويمكن التميز طبقا لمعيار الرشد الاقتصادى .

وهناك مصادر لتمويل الكفاءة الإقتصادية منها مصادر محلية ومصادر خارجية كما ناقشتها الدراسة فعلى الحكومة تفعيل هذه المصادر من أجل الوصول للكفاءة الإقتصادية ورفع المستوى الإقتصادى للدولة.

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر أفضل مصادر التمويل الخارجية وأهم السبل الإيجابية لتعويض هذه الفجوة التمويلية الناتجة عن نقص المدخرات المحلية اللازمة لتغطية الاستثمارات المطلوبة وتحقيق النمو الاقتصادي، خاصة في ظل ما تعانيه مصر من عجز في الموازنة العامة والمتزايد في مصر، وذلك إذا ما قورن بالقروض ذات الفوائد المرتفعة والتي تؤدي إلى زيادة أعلي خدمة الدين العام.

أن سياسات الاقتصاد الكلي والاستقرار السياسي والاجتماعي والعمالة المدربة والبنية الأساسية للدولة والتشريعية والمؤسسية وحجم السوق، عوامل تبدو أكثر أهمية لجذب الاستثمارات وخاصة الاستثمار الأجنبي المباشر للدولة وهو ما يستلزم ضرورة مواجهة القصور فيها باعتبارها مؤشرات لبيئة الأعمال.

أن البيئة المناسبة لنجاح الاستثمار لا تتوقف على موارد الدولة الطبيعية والبشرية فقط وإنما يمتد مناخ الاستثمار (بيئة الأعمال) ليشمل بنية تشريعية مستقرة تتسم بالشفافية والوضوح وكذلك بنية مؤسسية بمؤشراتها المختلفة .

وفى ضوء تفعيل سياسات التنمية الإقتصادية فى ضوء الكفاءة الإقتصادية:ابانت العديد من الدراسات عن أثر المتغيرات الاقتصادية الدولية على دور الدولة فى الاقتصاد المعاصروالتى اعلت من قيمة الحرية الاقتصادية إزاء فشل الحكومات فى مواجهة الأزمات المالية والمصرفية والإقتصادية ،وهوما أفضى لتبنى المنظمات الدولية الإقتصادية ومنظمة التجارة العالمية استراتيجية التحول

نحو اقتصاد السوق وان يناط بالدولة تنظيم وضبط الأسواق وعلاج قصوره وتحقيق العدالة الإجتماعية ورفع كفاءة مؤسسات الدولة وتحقيق الكفاءة الإقتصادية .فكان لزاماًعلى الدولة تبنى أليات السوق .وكذلك ايضا مساهمة التكنولوجيا كعنصر انتاج فى زيادة الناتج القومى الإجمالى للدول .

وترتبط الكفاءة الاقتصادية بما يحققه المجتمع من تنمية تكنولوجية ترفع كفاءة استخدام الموارد وأساليب الإنتاج، وقد أثبتت الدراسات أن الفارق الحقيقي بين الدول المتقدمة والدول النامية أو بين الدول الغنية والدول الفقيرة يرجع أساساً إلى التفاوت في المستوى التكنولوجي لهذه لدول والحجم الحقيقي المستغل لمختلف نواحي المعرفة في كل منها.

نتائج الدراسة

- يميل كثير من الكتاب إلى المساواة بين الكفاءة الاقتصادية والتنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي والتقدم الاقتصادى وإعطاء الاصطلاحين مدلولاً واحدًا، غير أن الدراسات لم تساوي بينهما.فالكفاءة الإقتصادية اعلى درجة من التنمية الإقتصادية والنموالإقتصادى المدلولين ،فالكفاءة الاقتصادية هي قدرة الاقتصاد الوطني على منافسة اقتصاديات الدول المتقدمة.
- نجد أن مصر لم تستفد من معظم نظريات التنمية، على العكس من كوريا التي استفادت من تلك النظريات ونجحت في تحقيق معدلات عالية من التنمية، لذا ينبغي الاستفادة من التجربة الكورية في التنمية في دعم أهداف التنمية في مصر، كما ينبغي زيادة التعاونت مع كوريا وخاصة في الصناعات التي توفقت فيها كوريا على مستوى العالم، وذلك لما فيه من فائدة كبيرة لكل من الدولتين وعلى الأخص مصر.
- قطاع التعليم سيتطلب المزيد من الاستثمارات للمحافظة علي نسب الاستيعاب، وستكون لذلك تبعاته علي محاولات الارتقاء بجودة ونوعيه العملية التعليمية.وقد ظهرت حركات كثيره تدعوا الى تقليل عدد السكان على عكس بعض الدول الى تعتمد على المورد البشرى وتستغله استغلالا امثل وحققت الكفاءة الاقتصادية. وترى الدراسات:(انه لابد من التوازن بين الموارد والسكان من اجل الوصول للكفاءة الاقتصادية.)

- عدم كفاية الإدارة الحكومية في أي بلد يضعف قدرته على وضع وتنفيذ السياسات المالية والنقدية والتجارية الإيجابية الفعالة وغيرها من السياسات العامة الملائمة، ويعوق تنفيذ المشروعات الأساسية التي غنى عنها لتفعيل الكفاءة الاقتصادية في مختلف ميادين الإنتاج، كما يعرقل سير النشاط الاقتصادي ويقلل من كفايته في المشروعات العامة والخاصة بين العاملين في مجال الإدارة الحكومية في كثير من البلدان .
- عدم الاستقرار السياسي المشاهد في كثير من البلدان يشكل عائقًا هامًا للكفاءة الاقتصادية في هذه البلدان بسبب اختلال النظام والأمن والعدالة وما يتضمنه ذلك من زيادة مخاطر الاستثمار بوجه عام، فضلاً عما يكون لاحتمالات التأميم أو المصادرة من آثار معوقة للاستثمار الخاص بغض النظر عن قواعد التعويض.
- وبذلك يحتل رأس المال محور عملية التنمية، وتشكل ندرته وضعف معدلات تراكمية وسوء استخدامه العائق الرئيسي في سبيل تحقيقها. وقد تقدم أن التنمية الاقتصادية تنصرف في جوهرها إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد عن طريق الاستثمار المنتج في تنمية الإمكانيات المادية والبشرية لإنتاج الدخل الحقيقي في المجتمع.
- ولا شك أن ضيق نطاق الأسواق المحلية في البلدان المتخلفة عمومًا يشكل عائقًا هامًا في سبيل تنمية اقتصادياتها تشتد آثاره في مجال التصنيع مع ما يستأثر به من أهمية خاصة لاسيما في البلدان الزراعية الكثيفة السكان التي تقل فيها فرص التوسع الزراعي.

- ارتفاع حجم الدين الخارجى بكافة آجاله لمصر بنهاية العام المالى الماضى ٢٠١٥/٢٠١٦ بمقدار ٧.٧ مليار دولار بمعدل ١٦% ليصل إلى ٥٥.٨ مليار دولار مقارنة مع ٤٨.١ مليار دولار فى نهاية العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٥.
- إن إجمالى الدين العام المحلى ارتفع إلى ٣٠٠٠ مليار جنيه – ٣ تريليونات جنيه – فى نهاية النصف الأول من السنة المالية الحالية، فى ديسمبر ٢٠١٦، مقارنة بنحو ٢.٤ تريليون جنيه فى نهاية النصف الأول من السنة المالية ٢٠١٥ – ٢٠١٦ بارتفاع قدره نحو ٦٠٠ مليار جنيه، جدير بالذكر أن التريليون يساوى ألف مليار.
- ضرورة مساهمة أصحاب المدخرات المكتنزة في مشاريع التنمية وصولاً إلى جذب هذه المدخرات المكتنزة وإنزالها إلى تيار الإنفاق الاستثماري، ولا شد أن الفائدة تلعب دوراً كبيراً في هذا المجال مع ضرورة الحرص على عدم المغالاة برفع أسعار الفائدة لما قد يترتب على ذلك من آثار سيئة على المشروعات الاستثمارية.
- وضع السياسات الكفيلة بعدم حدوث ارتفاعات تضخمية في الأسعار، فحيثما يكون التضخم تتدهور القيمة الشرائية للعملة وبالتالي قيمة المدخرات، ويتجه الناس إلى حيازة نوع آخر من النقود الجيدة والسلع، كما توجه فرص كبيرة لجني أرباح طائلة من المضاربة تفوق عائد الاستثمارات الإنتاجية، كما تتجه بعض المدخرات نحو الاستثمارات في مخزون البضائع إلى المشروعات المرغوبة إما مباشرة أو عن طريق المؤسسات.

- تعتبر السياسة الضريبية من أهم الأدوات المالية التي تلجا إليها الدولة في حالة قصور المدخرات الاختيارية عن تمويل مشاريع التنمية، وذلك لإمكانية تحقيقها ادخاراً إجبارياً عاماً يعوض ضآلة المدخرات الاختيارية الناجمة عن ضعف الدخل القومي وارتفاع الميل الحدي للاستهلاك في الدول النامية.
- أهمية الدور الذي يلعبه الاستثمار كأحد العوامل الأساسية المحددة لمسار التقدم في الدول المختلفة وكذلك فإن طبيعة وسرعة النمو الاقتصادي وثيقة الصلة بحجم الاتفاق الاستثماري حيث يعتبر الاستثمار من أهم عناصر خطط التنمية الاقتصادية.
- دور الدولة هاماً لضمان تحقيق الكفاءة الإقتصادية فى تخصيص الموارد وتحقيق التنمية المستدامة ،ولذلك من الضرورى توجيه الدولة النشاط الإقتصادى بما يتفق مع متطلبات الإقتصاد القومى من خلال الحوافز المتعددة للإستثمار ،كما يمكنها بدور المراقب لهذا النشاط الإقتصادى وذلك برقابة الأسواق والمنتجات ومواصفاتها وتعزيز المنافسة ومنع الإحتكارات ،كما يمكن للدولة الإضطلاع بدور شريك فى التنمية بتوزيع ثمارها توزيعاً عادلاً واستهداف الفقراء واستقرار الأسعار واستهداف التضخم واستقرار سعر الصرف وتحقيق العدالة الإجتماعية بزيادة الأنفاق العام على التعليم والصحة لزيادة حجم الدخول الحقيقية للأفراد.
- وتعمل الخصخصة على تحقيق المنافسة وتعميق التنافسية حيث ستقضى على الإحتكار العام الإقتصادى والطبيعى لإنتاج السلع والخدمات الخاضعة للحماية والقيود الحائلة دون وجود منافسين فى أسواق الإنتاج.

- إن الهدف النهائي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لابد وأن يستهدف تنمية الموارد البشرية باعتبارها المحدد الأساسي لمسار هذه التنمية بكافة جوانبها، حيث أصبحت معركة التنمية معركة حتمية لا مفر منها ومن أبلغ مظاهرها وأسمى أهدافها هو تنمية أغلى ثرواتها والذي يتمثل في العنصر البشري من أجل الوصول للكفاءة الإقتصادية.
- التكنولوجيا تمثل دوراً أساسياً في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والوصول من خلالها للكفاءة الاقتصادية ففي ظل الموقف التنافسي لعمليات الإنتاج في كافة المجالات سواء من ناحية المعدات والأجهزة المستخدمة أو معدلات الأداء المرتفعة أو جودة المنتجات أو الأسعار التنافسية أصبح من الضروري نمو وتزايد القدرات التكنولوجية في كافة هذه المجالات لضمان استمرارية التواجد في الأسواق المحلية والعالمية.

التوصيات

- فتح وتطوير الأسواق المالية وترخيص المزيد من مؤسسات التمويل العالمية حتى يمكن تنويع مصادر التمويل بما يحقق زيادة فى الإستثماراتالأجنبية المباشرة.
- يمكن أن تنشأ هيئة قومية تتبعها أمانة تنفيذية لصياغة السياسات القومية المتعلقة بنقل التكنولوجيا،وإذا كانت مثل هذه الهيئة القومية موجوده بالفعل فإنه ينبغى وضع التدابير اللازمة لتعزيز قدراتها التنفيذية.
- الإهتمام بالتعليم عن طريق إنشاء المدارس المتنوعة والإهتمام بوجه خاص بالتعليم الفنى ، والربط بين إحتياجات سوق العمل والنظام التعليمى.
- تشجيع قيام المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر،بتقديم المزيد من الدعم لها وإعفئها من الضرائب وإقراضها بسعر فائدة منخفض ،لأهمية هذه المشروعات فى الحد من البطالة والمساهمة فى دفع عجلة التنمية والوصول من خلالها للكفاءة الإقتصادية.
- زيادة التعاون بين مصر وبين الدول المتقدمة إقتصادياً من أجل الإستفادة منها فى جميع النواحى الإقتصادية والإجتماعية والثقافية ممايعكس على قدرة الإقتصاد المصرى قادراً على منافسة الإقتصاديات العالمية الأخرى.
- التنمية فى كوريا لم تكن هبة المساعدات الأجنبية ،فعلى الرغم من الدور الكبير الذى لعبته تلك المساعدات ،الإ انه من الصعب ان ينسب نجاح التجربة الكورية إلى المساعدات الأجنبية وحدها،ففى هذا ظلم لإرادة شعب ضحى بالكثير من أجل تحقيق التنمية،فالعبرة فى تحقيق التنمية ليست بالحصول على حجم ضخم من المساعدات الأجنبية،وانما المهم أن تصب

هذه المساعدات فى الوعاء المناسب المهيأ لإستقبالها والمزود بالإمكانيات والسياسات الكفيلة بحسن إستخدامها.

- دعم صياغة وتنفيذ استراتيجية جذب الإستثمار الأجنبى المباشر على كافة المستويات السياسية والتشريعية والتنفيذية.
- القدرة على إتخاذ القرارات بشأن الإستثمار لاتتوقف فقط على الإستقرار السياسى والأمنى ،وإنما يتطلب نوعاًمن الإستقرار القاونى ،فإن وجود نظام قانونى واضح وفعال هو شرط اساسى للقيام بالنشاط الإقتصادى وخاصة الإستثمار.

قائمة المراجع

اولاً: الكتب العربية

١) ابراهيم العسيوي، التنمية في عالم متغير– دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها، دار الشروق، ٢٠٠٠.

٢) أحمد جامع: النظرية الاقتصادية، القاهرة، دار النهضة، ١٩٨٥، ص ٢٨٩.

٣) أحمد جمال الدين موسي، العلاقات الاقتصادية الدولية ونظريات التنمية، جهاز توزيع الكتاب الجامعى، جامعة المنصورة، ٢٠٠١.

٤) أحمد مصطفي معبد،مبادئ علم الاقتصاد، كلية الحقوق جامعة بنها، طبعة ٢٠١٤.

٥) إيناس رفعت صالح: دور الاستثمارات العربية المباشرة في النشاط الاقتصادي المصري، مرجع سبق ذكره، ص ٥.

٦) حمدي هاندك، التنمية الصناعية في مصر بالمقارنة بكوريا الجنوبية، رسالة دكتوراة مقدمة لكلية الاقتصاد بجامعة القاهرة، ١٩٧٨.

٧) د.مصطفي فايد، أصول المذاهب الإقتصادية، دار الفكر العربي، ١٩٥٣.

٨) الدكتور. حسين طه الفقير، خبرات التنمية في الدول الآسيوية حديثة التصنيع وإمكانية الاستفادة منها في مصر، قضايا التخطيط والتنمية في مصر، معهد التخطيط القومي، ١٩٩٢.

٩) راجية عابدين خير الله، نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية، معهد التخطيط القومي، مذكرة داخلية رقم ٥٨٧، القاهرة، ١٩٧٧، ص٥.

١٠) رضا العدل، التخطيط الاقتصادي، مكتبة عين شمس، ١٩٨٧.

١١) رمزي علي ابراهيم سلامة، اقتصاديات التنمية، مؤسسة شباب الجامعة، ١٩٨٦.

١٢) سامي عفيفي حاتم، "الاقتصاد المصري بين الواقع والطموح"، الدار المصرية اللبنانية، ١٩٨٨.

١٣) سعيد النجار،" نحو استراتيجة قومية للإصلاح الاقتصادي"، دار الشروق، ١٩٩٥.

١٤) صقر أحمد صقر: سياسات التكنولوجيا في البلدان الأقل نمواً، سيمنار إقليمي أنشطة التخطيط مع الاهتمام الخاص بالصناعة، القاهرة، ١٦-٢١ ديسمبر ١٩٧٨، معهد التخطيط القومي، القاهرة، ١٩٧٨، ص٣.

١٥) عادل المهدي، قياس كفاءة استخدام القروض الخارجية بالتطبيق علي بعض قطاعات الاقتصاد المصري، رسالة دكتوراة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ١٩٨٩.

١٦) عاليا المهدي وآخرون، شركاء التنمية- الجوانب السياسية والاجتماعية للأصلاح الاقتصادي في مصر، قضايا التنمية، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٦.

١٧) عبد الدايم احمد الصاوي، تجربة الانفتاح الاقتصادي والتنمية الصناعية في مصر ومقارنتها بتجربة كوريا الجنوبية وسنغافورة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٢.

١٨) عبد الدايم أحمد الصاوي، تجربة الانفتاح الاقتصادي والتنمية الصناعية في مصر ومقارنتها بتجربة كوريا الجنوبية وسنغافورة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٢.

١٩) عصام الدين جلال: دور التكنولوجيا بين التنمية والتنمية الاقتصادية، والعدالة الاجتماعية في الفكر التنموي الحديث مع إشارة خاصة للتجربة المصرية، المؤتمر العلمي السنوي الرابع للاقتصاديين المصريين، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة، ٣-٥ مايو ١٩٧٩، ص٧.

٢٠) عصام حسني محمد عبدالحليم، الدور الاقتصادي للدولة في ضوء التحولات الاقتصادية المعاصرة مع الاشارة للحالة المصرية، كلية الحقوق جامعة بنها، طبعة ٢٠١٧.

٢١) على سيف على ، أثر الانفاق العام فى الناتج المحلى الاجمالى ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، العدد الأول ، ٢٠١٢ ، ص ٦١٩ .

٢٢) علي لطفي ، التطور الاقتصادي مكتبة عين شمس ١٩٨٣.

٢٣) علي لطفي، التخطيط الاقتصاد دراسة نظرية وتطبيقية، مكتبة عين شمس، ١٩٧٧.

٢٤) فرانسيسكو ساجاستي: مدخل إلى سياسات التكنولوجيا، ترجمة/ محمد عبد الشفيع، معهد التخطيط القومي، مذكرة داخلية رقم ٥٨٣، القاهرة، ١٩٧٧، ص٣-٤-.

٢٥) فؤاد القاضي، المفهوم العلمي للكفاءة الإنتاجية ودورها في التنمية الاقتصادية، القاهرة، ١٩٨٣.

٢٦) فؤاد زكريا: التفكير العلمي، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٧٨، ص١٨٤-١٨٥.

٢٧) فؤاد مرسي، ميزانية النقد الأجنبي والتمويل الخارجي للتنمية، دار المعارف بمصر، ١٩٦٧، ص٣٩١ .

٢٨) محمد السيد سليم وآخرون، النموذج الكوري للتنمية، مركز الدراسات الاسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٦.

٢٩) محمد عبد العزيز عبد اللهم: الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، دار الفكر، الأردن، طبعة أولي، ٢٠٠٥، ص ١٧.

٣٠) محمد عبد العزيز عجمية، التنمية الاقتصادية– دراسات نظرية وتطبيقية، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، ٢٠٠٠.

٣١) محمد عبدالحليم عمر، ورقة بحثية بعنوان الدين العام (المفاهيم–المؤشرات–الآثار) ، كلية التجارة ، جامعة الأزهر ، ٢٠٠٣، ص٢.

٣٢) محمد محروس إسماعيل: مشاكل نقل التكنولوجيا من البلاد المتقدمة إلى البلاد النامية، التنمية والعلاقات الاقتصادية الدولية، تقرير مقدم للمؤتمر العلمي السنوي الأول للاقتصاديين المصرين، القاهرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة ٢٥–٢٧ مارس، ١٩٧٦، ص٢٨٨.

٣٣) مختار الجمال، نماذج التنمية في شرق آسيا، مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٦.

٣٤) مصطفي السعيد، الاقتصاد المصري وتحديات الاوضاع الراهنة – مظاهر الضعف– الاسباب– العلاج، دار الشروق، ٢٠٠٢.

ثانياً: الرسائل العلمية

١) ابراهيم المصري، الكفاءة العامة والقطاعية في الاقتصاد المصري خلال الفترة ١٩٧٥/١٩٨٥، رسالة دكتوراة كلية التجارة جامعة عين شمس ١٩٨٨.

٢) تهانى فتحى ابراهيم على رضوان ،تقييم برامج التكيف الهيكلى من أجل حمدي هان ديك كيو، التنمية الصناعية في مصر مع المقارنة بكوريا الجنوبية (١٩٥٢– ١٩٧٥)، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٨٣.تحقيق التنمية الشاملة _دراسة مقارنة _مع إشارة خاصة لمصر ،رسالة ماجستير ،كلية التجارة ،جامعة عين شمس ٢٠٠٠.

٣) حسن فهمي محمد: أثر تبسيط إجراءات تأسيس الشركات في مصر على زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، رسالة ماجستير، الأكاديمية البحرية، ٢٠٠٧، ص ٦.

٤) حمدي هاندك، التنمية الصناعية في مصر بالمقا رنة بكوريا الجنوبية، رسالة دكتوراة مقدمة لكلية الاقتصاد بجامعة القاهرة، ١٩٧٨.

٥) دعاء محمد محمد سلمان، "دور سياسيات الاصلاح الاقتصادي في تهيئة المناخ الاستثماري في مصر"، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ١٩٩٩.

٦) سامح عبد الرحمن محمد خليل، " دراسة أثر تغير مناخ الاستثمار علي قرارات تأسيس الشركات– دراسة تطبيقية للحالة المصرية"، رسالة ماجستير، كلية الاقتصادروالعلوم السياسية، جامعة القاهرة،٢٠١٢.

٧) عبدالله الشاملي شمس الدين، "إدارة سياسات الإستثمار فى الدول النامية..دراسة مقارنة مع التركيز على مصر"، رسالة دكتوراة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٧.

٨) عصام عبد العزيز مصطفي، " الآثار الاقتصادية للسياسات التسويقية للشركات دولية النشاط: دراسة تطبيقية علي جمهورية مصر العربية"، رسالة دكتوراة، جامعة حلوان، ١٩٩٨.

٩) عصام محمد فتحي شرف الدين، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين سمش، ٢٠٠٩.

١٠) عمرو جمال الدين محمد، الدين العام الداخلي وأثره علي تهيئة المناخ الاستثماري في مصر"، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين سمش، ٢٠٠٢.

١١) محمد سيد أبو السعود جمعه: الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على قطاع الغزل والنسيج في مصر (دراسة تطبيقية – رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد – جامعة القاهرة، ٢٠٠٦، ص ٣: ٤ .

١٢) محمد عبد الواحد محمد: نقل التكنولوجيا وأثره على هيكل التجارة الخارجية مع إشارة خاصة لجمهورية مصر العربية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، ١٩٨٢، ص٣.

١٣) محمد عبد الواحد محمد،نقل التكنولوجيا وأثره على هيكل التجارة الخارجية مع الإشارة لجمهورية مصر العربية.رسالة ماجستير كلية التجارة جامعة حلوان ١٩٨٢.

١٤) مروة ابراهيم نصار، "الاستثمار الخاص الوطني، محدداته وأهميته النسبية ودعم دوره في هيكل الاستثمار الكلي- دراسة تطبيقية علي الاقتصاد المصري ١٩٩٠ -٢٠٠٦"، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين سمش، ٢٠٠٩.

١٥) مريم أحمد فؤاد، ظاهرة عدم التأكد وتأثيرها علي محددات الاستثمار الخاص في مصر خلال الفترة ١٩٧٤-٢٠٠١"، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ،٢٠٠٤.

١٦) مريم أحمد محمد فؤاد: ظاهرة عدم التأكد وتأثيرها على محددات الاستثمار الخاص في مصر خلال الفترة (١٩٧٤ – ٢٠٠١، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة القاهرة، ٢٠٠٤، ص ٧٢.

١٧) مهجة أحمد حسين بسيم، المحاور والنتائج الاقتصادية للثورة العلمية التكنولوجية وخطة مصر لمواجهتها، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠٠٢.

ثالثاً :الدوريات والتقارير

١) تقرير الاتحاد الدولى لتنظيم الأسرة بعنوان النمو السكانى والتنمية الاقتصادية ، ٢٠٠٦ ، ص٢ .

٢) تقرير الأمم المتحده حول السكان والتعليم والتنمية، نيويورك ، ٢٠٠٣ ، ص ٥ .

٣) تقرير البنك المركزى المصرى ، العدد ٢٢ الصادر فى أغسطس ٢٠١٦.

٤) تقرير الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، الصادر بتاريخ ٣ ابريل ٢٠١٥

٥) جريدة الأخبار، العدد ١٥٨٩٦، ٧ أبريل ٢٠٠٣.

٦) علي علي جيش، د. محمد رؤوف حامد، حوار الرؤية المستقبلية للتنمية في مصر– البحث العلمي والتنمية التكنولوجية نظرة مستقبلية، سلسة ندوات ٢٠٠١/٢٠٠٢، معهد التخطيط القومي، ٢٠٠٢، ص١٦٠.

٧) مركز التنمية الصناعية للدول العربية، نقل التكنولوجيا الي البلاد النامية، مركز التنمية الصناعية للدول العربية، القاهرة، ١٩٧٧.

٨) مركز دعم واتخاذ القرار: السياسات المقترحة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر،مجلس الوزراء، يوليه ٢٠٠٤، ص ١٦. تقرير القدرة التنافسية لعام ٢٠٠٥/٢٠٠٦،ص ٥٤.

٩) النشرة الإحصائية الشهرية للبنك المركزى المصرى ، العدد (٧٩) أكتوبر ٢٠٠٣م

المراجع الاجنبية

1) "Heinemann,London 1)D.LAL,"PRICES FOR PLNNING ;TOWards the reform of Indian planning,1980.
2) Ahmedfarukaysan,Mustaphakamelnabil and other s,"therole of governance institution in private investmentdecision.the case of MENA",working paperno.384ERF(economic research forum)
3) Angus Deaton,"Health ,inquality and economic Develop ment"journal of economic literature ,vol xl march 2003.
4) ANTIONIN Bosch,,financing Economic Develop mend, new York ,the macmillonco,ltd.1963.
5) Chales i. jones ,introduction to economic Growth,WW north 1998.
6) Hess.P.andc.ross(1997):"ECONOMIC DEVELOP MENT :Theories,Evidence and policies"The Dryden press,harrcourt Brace Collage Publishers,usA.
7) iisakong,KOREa in the world economy ,institute for international Economic,washing ,1993.
8) IM.direction of trade statistics year book 2003
9) IMF,international financial statistics year book2009.
10) J. T. homson, "Productivity is the Magnitude of productive eness" Productivity Measurement Review, No. 42, Aug, 1965.
11) jong _wha lee ,economic growth,Human Development in the REPUBLIC of korea ,op,cit,p67.
12) [393]R.A.Musgrave and Alan Peacock , Classics in the Theory of public Finance Mecmillan,London,1967.
13) R.N.INDIAN Public finance .George Allen of unwin _indian 1962.

14) U.N., Economic Bulletin for Asia., op. cit., Dec 1962, pp 32-33 R. Nurkso. Op. cit., pp. 124ff.
15) W.ErwinDiwwert ,"the heory of total factory production " U.S.A. 1981.